

أهم الأخبار

لقد ارتقى قطاع الخدمات إلى أعلى مستوياته في 7 سنوات، وهو ما يدعم الآراء القائلة بأن هناك انتعاشًا متزايدًا في ثالث أكبر اقتصادات آسيا. وقد ارتفع مؤشر مديري المشتريات الخدمي الصادر عن IHS Markit في شهر يناير إلى 55.5 في هذا الشهر. كذلك شهد المؤشر المركب ارتفاعًا إلى 56.3 - مسجلًا أعلى ارتفاع يصل إليه منذ يناير 2013 - وذلك بفضل تحسن الأداء في كل من قطاعي الصناعة والخدمات. وقد واكبت زيادة المعدل الهندي في النمو وضغوط كبيرة جراء التضخم، في ظل ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بشكل كبير جدًا منذ فبراير 2013، وارتفاع تضخم أسعار وحدات المنتجات إلى أعلى مستوى له منذ عامين. (المصدر: بلومبيرج)

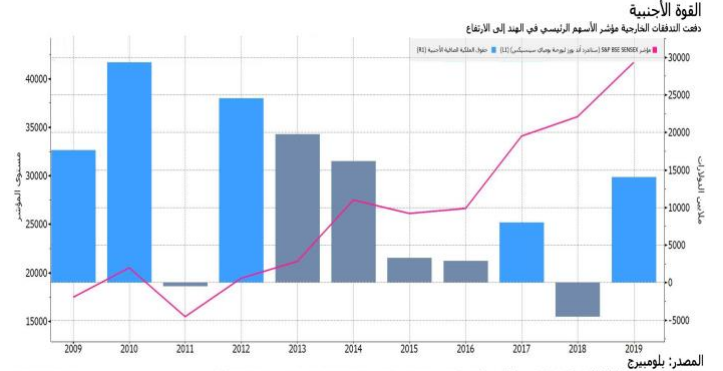
لم يعد قصر الأجل أمرًا شائعًا

ارتفاع أسعار السندات قصيرة الأجل بعد إعلان بنك الاحتياطي الفيدرالي عن عمليات إعادة الشراء طويلة الأجل



اختار بنك الاحتياطي الهندي الإبقاء على سعر الفائدة المفروضة على اتفاقيات إعادة الشراء عند 5.15%، لكنه أبقى الباب مفتوحًا لتخفيف القيود المفروضة على السياسة النقدية بشكل كبير من خلال الإبقاء على موقفه التكميلي. بدلاً من الاستفادة من جعبته المليئة بأدوات السياسة غير التقليدية، اختار بنك الاحتياطي النقدي تحفيز النمو وخفض تكاليف الاقتراض من خلال عرض ضخ النقد بالروبية الهندية. بحيث يقوم بضخ تريليون واحد (14 مليار دولار أمريكي) نقدًا للعمليات التمويلية لمدة سنة وثلاث سنوات، على غرار عمليات إعادة الشراء طويلة الأجل التي وضعتها البنك المركزي الأوروبي لتقديم قروض رخيصة للبنوك. وقد انخفض متوسط العوائد عبر منحى عوائد سندات الشركات بعد إعلان بنك الاحتياطي النقدي، وجاء ذلك مع تراجع الأذونات التي تتميز بأعلى تصنيف خلال مدة ثلاث سنوات، والتي وصلت إلى 19 نقطة أساسية بنسبة 6.51%، وهي النسبة الأدنى منذ عام 2005.

من جهة أخرى، تكاليف الاقتراض بالنسبة للمقرضين في المؤسسات الموازية الأعلى تصنيفًا في الهند أخذت في الانخفاض منذ ديسمبر 2019، مما يشير إلى أن أزمة الائتمان الطويلة في البلاد قد تكون في طريقها إلى التلاشي. كذلك انخفضت الأقساط التي يسدها المستثمرون عن سندات المقرضين من غير البنوك على الأذونات الحكومية ذات آجال الاستحقاق المماثلة والتي تتميز بتصنيفها الأعلى ارتفاعًا وامتدادها على مدار خمس سنوات، إلى أدنى مستوى لها في خلال 16 شهرًا في يناير، مما ساعد معيار قياس هامش عائد السندات إلى الرسوخ. ويشير تعافي البنوك الموازية في البلاد، والتي تقرض الجميع من صغار التجار حتى كبرى الشركات، إلى أن الخطوات التي اتخذها صانعو السياسة لجلب الانتعاش إلى القطاع بدأت تؤتي ثمارها. (المصدر: بلومبيرج، بنك الاحتياطي الهندي)



من المرجح أن تفوز أكبر الأسهم الهندية مرة أخرى في عام 2020، بعد دفع مؤشر التكاثر المعياري إلى مكاسبه السنوية الرابعة على التوالي. ومن المرجح أن تستمر حالة عدم اليقين العالمية في تحفيز المستثمرين نحو تأمين الأسهم ذات الأهمية، والتي ما زالت في طريقها للزيادة باستمرار على نحو أسرع من وتيرة الاقتصاد. وقد ساعد التدفق الهائل من الأموال على المستوى العالمي في دفع الأسهم إلى الارتفاع على نحو غير مسبوق، وذلك عندما قام الأجانب بضخ الكثير من الأموال بالعملة الهندية (الروبية). 1.01 تريليون (14.4 مليار دولار أمريكي) في الأسهم الهندية في عام 2019، مقارنةً بصافي البيع بالروبية. 330.1 مليار روبية (4.39 مليار دولار أمريكي) في عام 2018. وتشير أعلى التدفقات منذ عام 2014 إلى أن المستثمرين قد قاموا بتسعير تباطؤي إلى حد بعيد، وأن جزءًا جوهريًا من الممتلكات الخاصة باستثمارات المحافظ الأجنبية يبدو بطبيعته طويل الأجل أو قياسيًا. ويُعد نمو الأرباح الهندية عاملاً آخر دافعًا للأسهم في العام الجديد. وتأتي هذه التوقعات مدعومة بالانتعاش الاقتصادي المحتمل، وانخفاض معدل الضرائب على الشركات، وتصفية الأصول العقيمة على الشركات، والأرباح الموسمية فوق المتوسطة، والدعم التكميلي للبنك المركزي. وبالرغم من تأخر مؤشري 100 Nifty Smallcap و 100 NSE Midcap عن الارتفاعات السوقية، فإن التفاؤل بشأن حدوث المزيد من الإصلاحات الحكومية والانتعاش الاقتصادي، قد يساهم في وجود الحالة الملائمة لإلحاقهما بالركب عبر السوق الأوسع. (المصدر: بلومبيرج، مجموعة جولدمان ساكس البحثية [Goldman Sachs]، كوتاك)

ارتفع مؤشر Bankex الهندي لأسهم البنوك في الوقت الذي أشاد فيه المستثمرون بالإجراءات الجديدة التي اتخذها بنك الاحتياطي الهندي لتشجيع البنوك على إقراض المزيد من الشركات الصغيرة ومشتري المنازل، بهدف إنعاش قطاع العقارات المتعطل للنقد ودفع عجلة النمو. سيتم إعفاء البنوك من تخصيصها لنسبة الاحتياطي الإلزامي البالغة 4% من القروض الجديدة على السيارات والشركات الصغيرة حتى 31 يوليو. كما تم تمديد فترة التخفيف في تطبيق القواعد حول تصنيفات القروض لمساعدة صغار المقرضين. (المصدر: بلومبيرج)

معلومات هامة

لا يمثل هذا التقرير عرضًا للأسهم/الوحدات ولا يمثل كذلك توصية أو بيانًا بالأراء أو إعلانًا. كما لا يمثل هذا التقرير توقعًا أو إقرارًا بالتغيرات المستقبلية المحتملة في أسعار أي أوراق مالية أو أسعار صرفها. يُقدّم محتوى البيان الموضح أعلاه بغرض الإعلام فقط دون مراعاة أي أهداف محددة أو موقف مالي أو احتياجات معينة لأي شخص معيّن قد يصله هذا البيان. يُناب باستخدامي هذه الوثيقة طلب المشورة حول مدى ملاءمة الاستثمار في أي أوراق مالية أو أدوات مالية أو استراتيجيات استثمارية تتناولها الوثيقة.

إذا كنت ترغب في معرفة المزيد من المعلومات حول الطرق التي يمكننا من خلالها مساعدتك في تحقيق أهدافك الاستثمارية، يُرجى الاتصال بممثل مؤسسة UTI للاستثمار أو زيارة الموقع الإلكتروني www.utifunds.com